

## حديث صحافي لرئيس القيادة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان\* يتناول فيه مشروع إسكان المهجرين الفلسطينيين في لبنان بيروت، 1994/8/26.\*\* [مقتطفات]

طرحنا الموضوع في شكل رسمي للمرة الأولى في مذكرة قدمناها إلى اللجنة الوزارية التي شكلت عام 1991. تضمنت تصورنا للأوضاع الفلسطينية، ومن عناوينها مشكلة المهجرين الفلسطينيين وطريقة حلها. عرضت لنا في حينها ثلاثة اقتراحات:

1. عودة الفلسطينيين إلى المخيمات السابقة التي هجروا منها، وهي تل الزعتر والدكوانة والنبطية.
  2. إضافة الفلسطينيين إلى المخيمات القائمة.
  3. وإذا لم يكن ذلك ممكناً بسبب ضيق المكان، العمل على إيجاد قطعة أرض جديدة لبناء مخيم عليها.
- هذه الاقتراحات طرحت على الصعيدين الرسمي والشعبي ولم نسمع يوماً أي احتجاج على أي من هذه الاقتراحات. أول اعتراض كان من دولة الرئيس رفيق الحريري والوزير وليد جنبلاط على فكرة عودة الفلسطينيين إلى المقرات السابقة، فهما أبلغا إلينا وجوب مراعاة حساسية البلد، وتجنب أي أجواء توتر وضرورة شطب الاقتراح الأول. ونحن نعتقد وما زلنا أن الحريري وجنبلاط حين حاولا شطب هذا الاقتراح، كانا يتعاملان بإيجابية ومرونة، في ضوء إدراكهما طبيعة الوضع الداخلي. لذلك حاولنا مناقشة الأطروحات الأخرى.
- وحيث بدأت وزارة المهجرين وضع آلية تفصيلية بتواريخ محددة لإخلاء المباني والبيوت المحتلة، رحنا نبحث في الخيارات، وأشركنا "الأونروا" في هذا الحديث، وحاولنا أن نركز على نقل الفلسطينيين إلى المخيمات القائمة، فقامت "الأونروا" بعملية مسح كاملة بحثاً عن فراغات قابلة لبناء وحدات سكنية منها. فوجدنا "الأونروا" بعض قطع الأرض التي اشترتها منظمة التحرير قبل عام 1982 (في الشمال والبقاع وشاتيلا وعين الحلوة والمية والمية). ونتيجة هذا المسح الذي تم قبل عام تقريباً تبين أن في الإمكان استيعاب نحو 2000 عائلة في حين تبقى مشكلة نحو 4000 عائلة، وافق عدد كبير منها على قبض تعويضات، إماً لاستكمال البناء في المنزل العائلي أو لترميم المهدم. وهكذا لم يبق سوى 3000 عائلة. لم يكن أمامنا أي خيار إلا إيجاد قطعة أرض لها، إماً المشكلة الرئيسية فكانت التمويل، في حال العثور على قطعة الأرض، ومشكلة من يتحمل مسؤولية البناء فيها. "فالأونروا" اعتذرت، بسبب العجز المالي، عن بناء هذا الحجم من الوحدات السكنية.

لذلك جمد الموضوع، حتى تموز [يوليو] الماضي، حين عقد اجتماع "لجنة اللاجئيين" في القاهرة، وطرح خلاله موضوع المهجرين الفلسطينيين، كقضية ساخنة وملحة لا بد أن تعمل لجنة اللاجئيين على حلها أو على المساهمة في حلها مادياً. وفعلاً تقرر خلال الاجتماع توفير المبالغ المطلوبة لبناء وحدات سكنية تحل مشكلة ستة آلاف عائلة فلسطينية. وبحكم مسؤوليتي كرئيس للقيادة السياسية لمنظمة التحرير تبلغت هذا القرار، وسألت مدير "الأونروا" عنه فأكد لي. حينها لم يبق أمامنا سوى مشكلة إيجاد الأرض المناسبة فبادرنا نحن الفلسطينيين إلى الاتصال بالوزير جنبلاط وطلب مساعدته لإيجاد قطعة أرض مناسبة لبناء مخيم جديد عليها يتسع لهذه العائلات المهجرة، ما دام الحل الأول لهذه المشكلة مرفوضاً، والحل الثاني متعزراً لأسباب جغرافية.

وقد وقف الوزير جنبلاط موقفاً إيجابياً لا يتعارض مع وطنيته ومع إقراره بحساسية الوضع في البلد. فتعامل مع القضية بدوافع إنسانية ووطنية واجتماعية، فأبدى استعداداً لمساعدتنا في إيجاد أرض ملائمة. حاول إعطائنا أرضاً يملكها في سبلين لكن مساحتها لا تتعدى 12 ألف متر لم تتسع لإقامة المخيم. وتمت المحاولة

\* صلاح صلاح، وهو أيضاً عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

\*\* "النهار" (بيروت)، 1994/8/27. وقد أجرت الحديث هيام القصيفي.

الثانية للحصول على قطعة أرض، يمتلكها النائب نبيل البستاني في محيط المدينة. طرح الموضوع مع البستاني، لكن الخلاف وقع بسبب السعر، إذ طلب البستاني 30 دولاراً للمتر المربع الواحد في حين أن أقصى ما يمكن أن يصل إليه سعر المتر المربع الواحد ستة دولارات. لذلك لم يتم الاتفاق على صفقة شراء الأرض البالغة مساحتها نحو 70 ألف متر مربع مع العلم أن هذه المساحة لم تكن تكفي لإيواء هذه العائلات إلا في حال الارتفاع عمودياً أي بناء نحو عشر طبقات بدلاً من أربع.

بعدما صرف جن بلاط النظر عن هذه الصفقة، استمر البحث عن قطعة أرض مناسبة، إلى أن وجدت هذه الأرض في القرية.

أما لماذا ضخمت هذه القضية وربطت بموضوع التوطين، فأعتقد أن ذلك يعود إلى سببين: أولاً لأن الفلسطينيين أصبحوا، كما يقول المثل، مكسر عصا في الصراعات اللبنانية. وثانياً، لأن هناك فئة لبنانية مصرة على تحميل الفلسطينيين مسؤولية ما جرى ويجري في هذا البلد، ومعاملتهم كأنهم "المسيح الذي يجب أن يصلب". في كل مرة نحمل نحن مسؤولية ما يجري، حملنا مسؤولية 1975، ولكن هل نتحمل مسؤولية ثورة 1958، أو الإضرابات العمالية والتربوية في فترة ما قبل الحرب؟ هل نحن مسؤولون عن الطائفية المعشقة في البلد؟ هناك وضع قائم في لبنان يفتح المجال لكل الصراعات والتناقضات فلماذا دائماً نحن المستهدفون؟

[.....]

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)